

Distr.: General
26 July 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 22 (أ) من جدول الأعمال المؤقت *

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر 2018-2027

تقرير الأمين العام

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة 164/78، يتضمن هذا التقرير استعراضا للتقدم المحرز والتحديات في مجال القضاء على الفقر، مع التركيز على البلدان النامية. ويتضمن مناقشة بشأن تأنيث الفقر والملاحم الرئيسية المتعلقة بالتدابير والبرامج والسياسات الرئيسية التي تثبتت فعاليتها في الحد من انتشار الفقر. ويتضمن التقرير أيضا موجزا للأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة للقضاء على الفقر. ويختتم التقرير بالتوصيات المقترحة الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم المحرز نحو القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال النهوض بمنظومات الأغذية الزراعية، وتمكين المرأة، والحماية الاجتماعية الشاملة والتغطية الصحية الشاملة، والتعليم الجيد، والعمل اللائق، والتمويل الابتكاري، والإصلاح المالي الدولي، وإعادة الهيكلة المستدامة للديون.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/79/150

230824 160824 24-13761 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - لا تزال الجهود العالمية للقضاء على الفقر تواجه رياحا معاكسة عاتية بسبب النقاء أزمات عالمية متعددة، مثل أزمة غلاء المعيشة وتغير المناخ والنزاعات. وقد أسهمت هذه الأزمات في حدوث الركود، وأسهمت، في بعض الحالات، في تراجع التقدم المحرز منذ تسعينيات القرن الماضي.
- 2 - وفي خضم النقاء الأزمات، تواجه البلدان والمجتمعات المحلية مجموعة من التحديات المتعددة الأوجه التي تعترض جهود القضاء على الفقر، بما في ذلك عدم كفاية الموارد المالية، التي تُقاوم أوجه اللامساواة الهيكلية القائمة وأوجه الظلم النظامية التي تديم مصاديق الفقر، لا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة. ويزيد عدم المساواة في الحصول على التعليم والتوظيف، والأعراف الاجتماعية التمييزية، والتمثيل السياسي المحدود من تقاوم التفاوتات، ومن عمق الفقر وشدته. وسيؤدي النقاء عن تسريع وتيرة القضاء على الفقر إلى إعاقة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقويض الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب.
- 3 - ويتضمن هذا التقرير موجزا للتدابير والبرامج والسياسات التي أثبتت نجاحها في الحد من الفقر والتي تنفذها حاليا بلدان مختلفة خلال عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027). ويهدف تقرير الأمين العام إلى إثراء المناقشات حول القضاء على الفقر وتوجيهها مع التطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، المعقد في عام 2024، ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، الذي سيعقد في عام 2025، للمساعدة في صياغة التزامات مستتيرة واستراتيجيات قابلة للتنفيذ للنهوض بالتنمية الاجتماعية.

ثانيا - التقدم المحرز والثغرات في القضاء على الفقر⁽¹⁾

ألف - الاتجاهات في معدلات الفقر المدقع

- 4 - بين عامي 1990 و 2010، انخفض معدل انتشار الفقر المدقع في العالم إلى النصف. ومع ذلك، كان هناك في عام 2010 أكثر من بليون شخص، أو 15,9 في المائة من سكان العالم، يعيشون تحت الخط الدولي للفقر المحدد بـ 2,15 دولار في اليوم. واستمر انخفاض معدل انتشار الفقر المدقع على مستوى

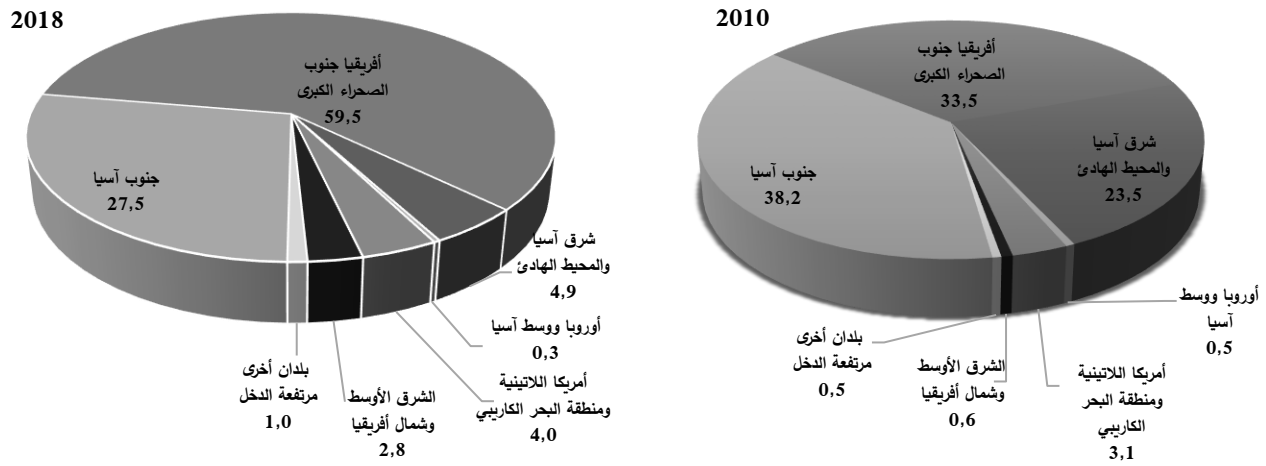
(1) انظر الرابط التالي: <https://pip.worldbank.org/home> (تم الاطلاع عليه في 8 أيار/مايو 2024)؛ و <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/69d007a1a509633933b92b3804d0e504-0350012024/original/> و <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099835007242399476/pdf/IDU0965118d1098b8048870ac0e0cb5acb049f98.pdf> و www.unwomen.org/en/news-stories/press-release/2024/03/1-in-every-10-women-in-the-world-lives-in-extreme-poverty و www.worldbank.org/en/research/publication/prospects-risks-and-policies-in-ida-countries-trends-2024 و www.ilo.org/publications/flagship-reports/world-employment-and-social-outlook-2024 و www.wfp.org/publications/state-food-security-and-nutrition-world-sofi-report-2024 و https://www.albankaldawli.org/ar/news/statement/2022/04/13/joint-statement-the-heads-of-the-world-bank-group-imf-wfp-and-wto-call-for-urgent-coordinated-action-on-food-security?_gl=1*azdnox*_gcl_au*MTA2NTY5NSZYNs4xNS4xNzE1MTk3MjU2statement/2022/04/13/joint-statement-the-heads-of-the-world-bank-group-imf-wfp-and-wto-call-for-urgent-coordinated-action-on-food-security?_gl=1*33bb15*_gcl_au*MTA2NTY5NSZYNs4xNS4xNzE1MTk3MjU2.

العالم حتى عام 2018، عندما بلغت نسبته 8,9 في المائة، أو 677 مليون شخص. وعلى الرغم من ذلك، فبينما حدثت انخفاضات كبيرة في شرق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا، ازداد انتشار الفقر المدقع خلال الفترة نفسها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (انظر الشكل الأول).

5 - وفي عامي 2019 و 2020، واجهت الجهود العالمية للحد من الفقر انتكاسة شديدة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وغيرها من الصدمات الكبرى. ونتيجة لذلك، شهدنا أول زيادة منذ عقود في معدل انتشار الفقر المدقع في العالم (الشكل الثاني)، الذي ارتفع من 8,9 في المائة (689 مليون نسمة) إلى 9,7 في المائة (762 مليون نسمة).

الشكل الأول

التوزيع التقديري حسب المنطقة للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع (النسبة المئوية)، 2010 و 2018



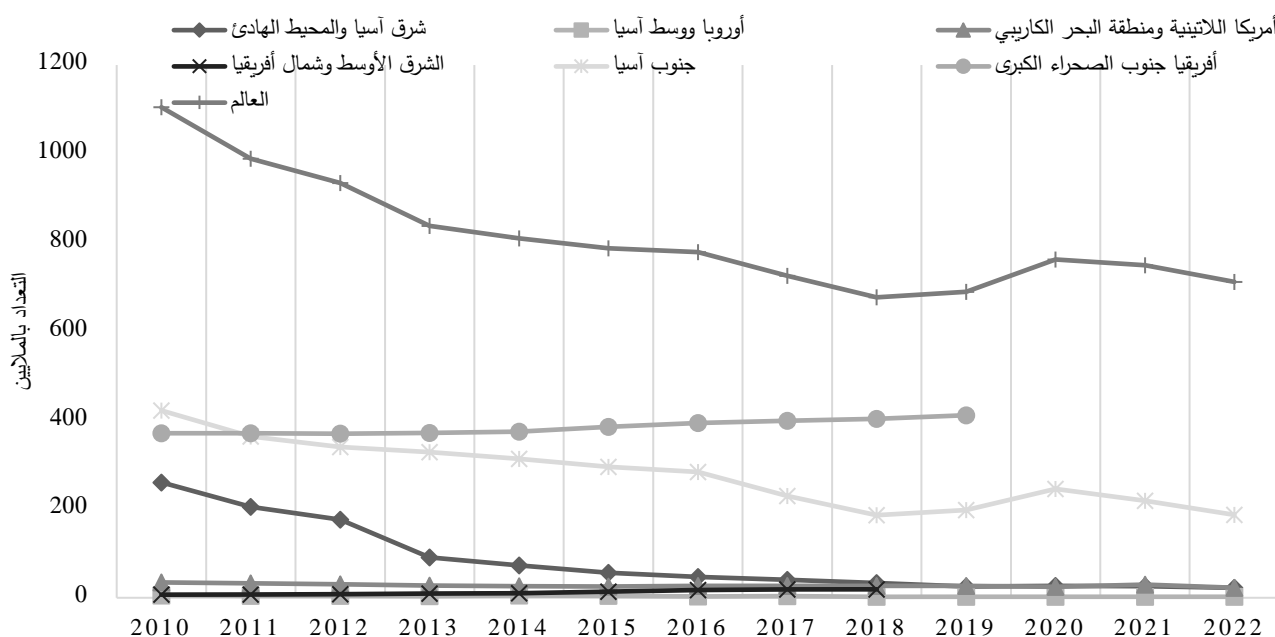
المصدر: World Bank, Poverty and Inequality Platform، متاح على الرابط التالي: <https://pip.worldbank.org/home> (14 أيار/مايو 2024).

6 - وفي عام 2022، ظل معدل الانتشار أعلى من مستويات ما قبل الجائحة، حيث يعيش 712 مليون شخص في فقر مدقع على مستوى العالم، مما يشير إلى تعافٍ بطيء، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يقيم حوالي 60 في المائة من أشد سكان العالم فقراً. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيظل 590 مليون شخص، أو 6,9 في المائة من سكان العالم، يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030.

7 - وفي أوائل التسعينيات، كان أكثر من 90 في المائة من أشد سكان العالم فقراً يعيشون في البلدان ذات الدخل المنخفض. وانخفضت النسبة العالمية لأشد الناس فقراً الذين يقيمون في بلدان منخفضة الدخل إلى 30 في المائة في عام 2010، ثم ارتفعت إلى 40 في المائة في عام 2023. وفي عام 2030، من المتوقع أن يكون أشد سكان العالم فقراً مقيمين في البلدان منخفضة الدخل. ويؤكد تركُّز الفقر المدقع في مجموعة أصغر من البلدان المنخفضة الدخل التي تتسم بأنها أقل تعداداً مقارنة بعام 1990 الحاجة إلى بذل جهود محددة الأهداف للقضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2030.

الشكل الثاني

العدد التقديري للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع حسب المنطقة، 2010-2022



المصدر: World Bank Poverty and Inequality Platform، متاح على الرابط: <https://pip.worldbank.org/home> (14 أيار/مايو 2024).

باء - أين يقيم الفقراء ومن هم الفقراء؟

8 - معظم الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع هم من الأطفال، فهذه الفئة تزيد احتمالات تعرضها للفقر المدقع عن ضعفي احتمالات تعرض البالغين له، على الرغم من أنها تمثل أقل من ثلث إجمالي عدد السكان. وفي الفترة من 2013 إلى 2022، انخفض معدل الفقر المدقع بين الأطفال من 20,7 في المائة إلى 15,9 في المائة (نفس المستوى الذي كان عليه في عام 2019). وبالقيم المطلقة، كان هناك 333 مليون طفل يعيشون في فقر مدقع في عام 2022، وكانوا يشكلون 47 في المائة من أشد سكان العالم فقرا.

9 - وعلى المستوى الإقليمي، يتركز فقر الأطفال بشكل متزايد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يعاني 40 في المائة من جميع الأطفال من الفقر المدقع. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ارتفعت نسبة الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع من 3,4 في المائة إلى 10 في المائة بين عامي 2013 و 2022، ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة الكبيرة في معدل الفقر المدقع في صفوف الأطفال في اليمن. وفي جنوب آسيا، يعيش 9,7 في المائة من الأطفال في فقر مدقع.

10 - وتضاعف عدد النساء والفتيات اللاتي يعشن في المناطق المتأثرة بالنزاعات بين عامي 2017 و 2022 ليصل إلى أكثر من 614 مليون امرأة وفتاة. وفي مناطق النزاع، تتأثر احتمالات أن تعيش النساء والفتيات في فقر مدقع ثمانية أضعاف احتمالات حدوث ذلك في صفوف النساء والفتيات في سياقات أخرى. وفي عام 2023، كان هناك حوالي 324 مليون شخص يعانون من الفقر المدقع يقيمون في 33 بلداً مصنفة كبلدان هشة ومتأثرة بالنزاعات. وبحلول عام 2030، سيكون ما يقرب من 60 في المائة من أشد سكان العالم فقرا مقيمين في بلدان متأثرة بظروف الهشاشة والنزاع والعنف. وفيما يتعلق بالعمال الفقراء، ارتفع عدد العمال الذين يعيشون في فقر مدقع على مستوى العالم بحوالي مليون عامل، من 240 مليون في عام 2022 إلى

241 مليون في عام 2023. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها، كان هناك 145 مليون شخص - أي ثلث السكان العاملين - يعيشون في حالة فقر العمال المدقع.

11 - وعلى عكس الاتجاهات السائدة على صعيد الفقر النقدي، لوحظ إحراز تقدم فيما يتعلق بانتشار الفقر متعدد الأبعاد⁽²⁾. ففي 110 دول نامية يبلغ إجمالي عدد سكانها 6,1 بلايين نسمة، كان هناك 1,1 بليون شخص (أو 18 في المائة) يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في عام 2023. ويعيش 83 في المائة من هؤلاء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا (534 مليون شخص و 389 مليون شخص على التوالي). وبالمقارنة مع البالغين، فإن الأطفال ممثلون تمثيلاً زائداً. وكان حوالي 28 في المائة من الأطفال يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في عام 2023، مقارنة بـ 13,4 في المائة من البالغين، مما يبرز المخاطر المتصلة بمسايد الفقر المتوارث عبر الأجيال. ويعيش 84 في المائة تقريباً من الأشخاص الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في المناطق الريفية، ومعظمهم في جنوب آسيا.

12 - ومن بين البلدان الـ 81 التي أجري فيها تحليل لبيانات الاتجاهات في الفترة من عام 2000 إلى عام 2020، نجح 25 بلداً في تقليص قيم الدليل العالمي للفقر متعدد الأبعاد بمقدار النصف⁽³⁾ في غضون 15 عاماً، مما يدل على أن من الممكن تحقيق التقدم السريع. وأظهرت توغو وتيمور - ليشتي وسيراليون أسرع انخفاض في نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد. وشهدت الهند أكبر انخفاض في عدد هؤلاء الأشخاص (415 مليون شخص)، وفي الصين خرج أكثر من 95 مليون شخص من دائرة الفقر على مدى أربع إلى خمس سنوات. وتمكنت أيضاً بلدان مثل إندونيسيا وبنغلاديش من خفض مستويات الفقر متعدد الأبعاد بشكل كبير.

13 - ومع ذلك، ارتفع العدد في 15 دولة، منها إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا. وعلاوة على ذلك، لم يخفص أي من البلدان الـ 37 التي لديها أعلى نسب من الفقر متعدد الأبعاد، ومن بينها 33 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مستويات الفقر فيها إلى النصف. وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى تسريع جهود القضاء على الفقر في تلك البلدان، لا سيما بالنظر إلى قابليتها للتضرر من تغير المناخ والنزاعات والصدمات الاقتصادية.

14 - وفي عام 2023، كان هناك حوالي 2,3 بليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد. وربما كان هناك ما بين 713 مليون و 757 مليون شخص يعانون من الجوع، بزيادة قدرها حوالي 152 مليون شخص مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة في عام 2019. ولوحظ إحراز تقدم في الحد من الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في حين بقي الوضع على حاله في آسيا. ومع ذلك، ازداد الجوع في أفريقيا، التي ظلت المنطقة الأشد تضرراً، حيث يواجه 20,4 في المائة من سكانها الجوع. ومن المتوقع أن يعاني 582 مليون شخص من نقص التغذية المزمن في نهاية العقد، وأكثر من نصفهم في أفريقيا.

15 - وعلى الصعيد العالمي، انخفضت الفجوة في انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين الرجال والنساء من 3,6 نقطة مئوية في عام 2021 إلى 2,3 في عام 2022، وتقلصت أكثر في عام 2023

(2) مقياس باستخدام الدليل العالمي للفقر متعدد الأبعاد، وهو مقياس دولي للفقر الحاد متعدد الأبعاد يغطي أكثر من 100 دولة نامية.

(3) يمكن استخدام التغييرات الحاصلة مع مرور الوقت في دليل الفقر متعدد الأبعاد لتوقع ما إذا كانت البلدان تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الغاية 1-2 من أهداف التنمية المستدامة.

لتصل إلى 1,3 نقطة مئوية. وحسب تقديرات البنك الدولي، ستدفع كل زيادة إضافية بنسبة 1 في المائة في أسعار الأغذية ما يقرب من 10 ملايين شخص إلى الفقر المدقع، ليصبح الغذاء أبعد عن متناولهم.

ثالثاً - التحديات التي تواجه القضاء على الفقر

ألف - الافتقار إلى التحول الهيكلي والطاقة المستدامة⁽⁴⁾

16 - يشكل التحول الاقتصادي الهيكلي محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي المستدام ويتيح فرصاً لتوفير وظائف وسبل عيش أفضل لعدد أكبر من الناس، وبالتالي يساهم في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة. وفي الماضي، كان يُعزى التحول الاقتصادي إلى الصناعة التحويلية؛ بيد أنه بات يُعزى في الآونة الأخيرة إلى الخدمات.

17 - ورغم ذلك، فالعديد من الاقتصادات في أفريقيا، وخاصة الاقتصادات التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر، لا تزال غير متنوعة، حيث تعتمد على صادرات المواد الخام. ويمكن لأفريقيا اليوم تسخير ثرواتها من المعادن الحرجة الضرورية للتكنولوجيات المتجددة لبدء التحول الهيكلي وتعزيز القدرات الإنتاجية التي من شأنها تعزيز الازدهار والنمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي والاندماج في سلاسل الإمداد العالمية عالية القيمة والتنمية المستدامة، بما في ذلك توليد فرص العمل اللائق والحد من الفقر. وفي الوقت الحالي، تحقق البلدان الأفريقية أقل من نصف الإيرادات التي يمكن أن تجنيها من هذه الموارد بسبب القيمة المضافة المحدودة والتحديات المتصلة بالحوكمة والبنية التحتية، فضلاً عن عقبات أخرى.

18 - وتعاني أفريقيا أيضاً من وضع متناقض على صعيد الطاقة - فهي غنية بموارد الطاقة ولكن فرص الحصول على الكهرباء فيها محدودة - مما يعيق نموها الاقتصادي وتنميتها الاجتماعية. وتمتلك أفريقيا إمكانات هائلة في مجال توليد الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث إن نهر الكونغو وحده قادر على إنتاج ما يصل إلى 100 000 ميغاواط من الكهرباء، أي ما يعادل خمس إمكانات الطاقة الكهرومائية في العالم. ومع ذلك، يقطن أفريقيا 75 في المائة من السكان الذين لا يحصلون على الكهرباء في العالم، حيث يفقر 580 مليون مواطن إلى خدمات الطاقة الحديثة.

باء - استمرار فقر العمال والعمل غير النظامي⁽⁵⁾

19 - تشكل العمالة المنتجة والعمل اللائق علاجين أساسيين للفقر. وعلى الرغم من حدوث بعض الانتعاش في خلق فرص العمل منذ جائحة كوفيد-19، يستمر ازدياد معدلات فقر العمال والعمل غير النظامي. ومنذ عام 2022، ارتفع عدد العمال الذين يعيشون في فقر مدقع بنحو مليون عامل، ليصل إلى 241 مليون عامل في عام 2023. ويعيش الكثير من العمال في فقر معتدل، مما يعيق التخطيط على المدى البعيد والآفاق المستقبلية.

(4) انظر www.un.org/osaa/sites/www.un.org.osaa/files/files/Reports/2023/2023-nepad-report/2023-nepad-report_en.pdf؛ <https://unctad.org/publication/economic-development-africa-report-2023>.

(5) انظر www.ilo.org/publications/flagship-reports/world-employment-and-social-outlook-may-2024-update.

20 - ولا تزال العمالة غير النظامية مرتفعة بصورة مستعصية ومتزايدة، حيث يصل العدد العالمي إلى بليونين شخص في عام 2024 (وهو ما يمثل ارتفاعاً من 1,7 بليون شخص في عام 2005). ويعني الآن عدم إيجاد فرص عمل لائقة إلى جانب تزايد عدد سكان العالم في سن العمل أن 58 في المائة من جميع العمال لا يزالون واقعين في شرك وظائف مفتقرة إلى الأمان، وغالباً ما تكون خطرة، بأجور منخفضة وبدون تغطية بالحماية الاجتماعية.

21 - ولا تزال الفجوة الجنسانية في المشاركة في القوة العاملة مرتفعة بشكل ثابت. ومن السكان البالغين 15 سنة أو أكثر في عام 2024، كان 46 في المائة من جميع النساء هن اللاتي يعملن، مقابل أكثر من 69 في المائة من الرجال. ومن بين هؤلاء النساء اللاتي يعملن، تعمل الكثييرات منهن أيضاً ساعات أقل، بأجور أقل في أغلب الأحيان، مما يؤدي إلى فجوات كبيرة في الأجور. وتتقاضى العاملات في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل ما نسبته 73 في المائة و 44 في المائة من رواتب العمال الذكور على التوالي.

جيم - محدودية فرص الوصول إلى التعليم الجيد⁽⁶⁾

22 - يعد التعليم أحد أكثر الطرق فعالية لمكافحة الفقر ومسايد الفقر المتوارث عبر الأجيال، حيث إنه يوفر الموارد والمهارات ويتيح فرصاً اقتصادية وفرص عمل يمكن أن تعزز سبل العيش والظروف المعيشية. ويمكن أن تؤدي هذه التحسينات إلى تحسين النتائج الصحية والمساواة بين الجنسين والقدرة على الصمود أمام مجموعة متنوعة من الصدمات الخارجية، مثل الكوارث المرتبطة بالطقس والآثار الأخرى لتغير المناخ، وكلها نتائج يمكن أن تساعد في خفض مستويات الفقر. وإذا أتم جميع البالغين التعليم الثانوي، سينخفض معدل الفقر العالمي بأكثر من النصف.

23 - ومع ذلك، لا تزال أنظمة التعليم تواجه العديد من التحديات في البلدان ذات الدخل المنخفض، ولا يزال الوصول إلى التعليم محدوداً بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في فقر في جميع أنحاء العالم. ويتمثل التحدي الرئيسي في الافتقار إلى الاستثمار والبنية التحتية. فالعديد من الاقتصادات المنخفضة الدخل لديها ميزانيات حكومية أصغر وعدد أكبر من السكان الشباب، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق لكل طفل في سن المدرسة. وتشير المتوسطات إلى أنه في عام 2020، أنفقت البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا 53 دولاراً و 318 دولاراً لكل طفل في سن الدراسة، على التوالي، بينما أنفقت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل 980 دولاراً و 7 800 دولار.

24 - ويتمثل التحدي التعليمي الرئيسي الثاني في التدني المستمر لمعدل المواظبة على الدراسة وفق التعلم الذي يواجهه الأطفال من الأسر المعيشية والبلدان الأقل دخلاً، ولا سيما الفتيات. فالأطفال في سن المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية في البلدان المنخفضة الدخل يكونون أكثر عرضة بمقدار 13 مرة و 23 مرة و 12 مرة، على التوالي، لعدم الالتحاق بالمدارس، مقارنةً بالأطفال في البلدان المرتفعة الدخل (انظر الشكل الثالث). وفي البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، يواجه الأطفال المنتمون لشريحة

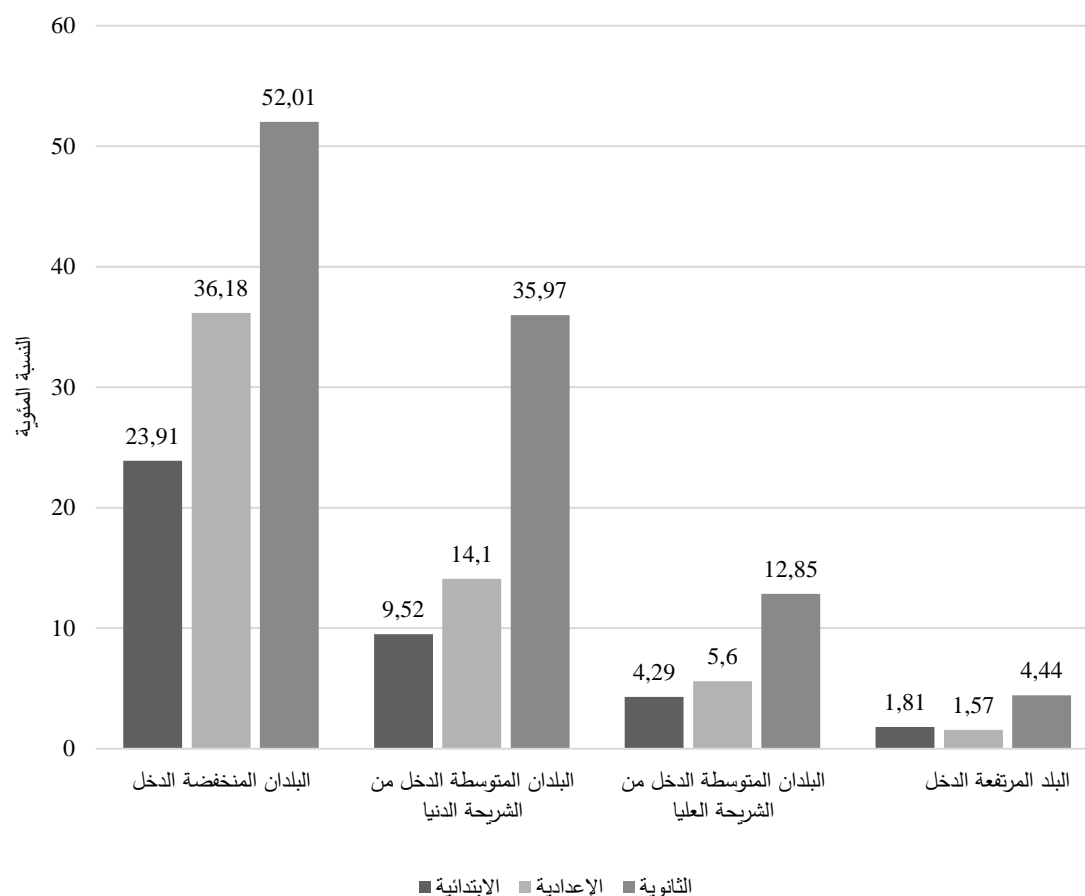
(6) انظر <https://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/reducing-global-poverty-through-universal-primary-secondary-education.pdf> و <https://mo.ibrahim.foundation/news/2023/public-debt-africa-structure-primary-issue-not-volume> و www.imf.org/en/News/Articles/2023/09/26/cf-how-to-avoid-a-debt-crisis-in-sub-saharan-africa و <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000389852>.

أفقر 20 في المائة احتمالات لعدم الالتحاق بالمدارس أعلى ثماني مرات من الاحتمالات التي يواجهها الأطفال المنتمون لشريحة الـ 20 في المائة الأكثر ثراء. وبالإضافة إلى ذلك، يساهم النقص في المعلمين المؤهلين في تدني جودة التعليم.

25 - ونتيجة لذلك، فإن النقص في المهارات التعليمية أعلى بكثير في البلدان الأقل دخلاً، حيث تصل نسبة الأطفال ذوي المهارات الأقل من الأساسية (محو الأمية الوظيفية) إلى 94 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و 88 في المائة في جنوب وغرب آسيا، و 74 في المائة في الدول العربية، و 64 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 25 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يترتب على هذه الفجوات في التعليم والتعلم آثار طويلة الأمد تتوارثها الأجيال. وتشير التقديرات إلى أن تكاليف ترك الأطفال للمدرسة في مرحلة مبكرة، عند ترجمتها إلى تأثير اقتصادي على المجتمع، تصل إلى 19 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، في حين أن تكلفة الأطفال الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية تصل إلى 26 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

الشكل الثالث

المعدل التقديري للانقطاع عن الدراسة (بالنسبة المئوية) حسب المستوى التعليمي وشرائح الدخل للبلدان، 2023



المصدر: بيانات من معهد اليونسكو للإحصاء، متاحة على الرابط التالي: <https://sdg4-data.uis.unesco.org/> (تموز/يوليه 2023).

دال - الافتقار إلى التغطية الصحية الشاملة⁽⁷⁾

26 - لا تساهم التغطية الصحية الشاملة في تحسين النتائج الصحية فحسب، بل تؤدي أيضاً دوراً حاسماً في الحد من الفقر، حيث تتيح لجميع الناس الحصول على مجموعة كاملة من الخدمات الصحية الأساسية التي يحتاجون إليها، دون خلق ضائقة مالية. وفي عام 2021، كان حوالي 4,5 بلايين شخص على مستوى العالم غير مشمولين بالخدمات الصحية الأساسية بالكامل. وبسبب الإنفاق على الرعاية الصحية من جيوبهم الخاصة، وجد 344 مليون شخص أنفسهم في حالة فقر مدقع و 1,3 بليون شخص في حالة فقر نسبي في عام 2019.

27 - وفي داخل البلدان، ولا سيما في البلدان الأقل دخلاً، تكون أوجه عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية أكثر وضوحاً بشكل عام. ويحدد الدخل والتعليم والموقع مستويات الحصول على خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والمراهقين. وغالباً ما يعاني الأشخاص الذين يعيشون في أسر معيشية مع أفراد أسرة تبلغ أعمارهم 60 عاماً وأكثر من ضائقة مالية ناجمة عن نفقات صحية كارثية تُدفع من جيوبهم الخاصة.

28 - ويواجه العالم العبء المزدوج لسوء التغذية، مع تزايد معدلات كل من زيادة الوزن/السمنة وقلة التغذية. وفي عام 2022، كان أكثر من بليون شخص في سن 5 سنوات أو أكثر يعانون من السمنة، بينما كان أكثر من نصف بليون شخص يعانون من نقص الوزن. وفي العام نفسه، كان هناك 148 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من التقزم، و 45 مليون طفل يعانون من الهزال، و 37 مليون طفل يعانون من زيادة الوزن. ولا يؤثر سوء التغذية على الصحة فحسب، بل يؤثر أيضاً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان.

هاء - انخفاض مستوى تمكين المرأة وارتفاع معدلات الخصوبة⁽⁸⁾

29 - تعني مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب تمكينها في قضايا مثل الحق في اتخاذ القرار بشأن عدد أطفالها وتوقيت إنجابهم والفترة التي تفصل بين إنجاب طفل وآخر. والنساء اللاتي يتمتعن بمستويات عالية من المشاركة في صنع القرار في الأسر المعيشية والاستقلالية يتعرضن لحالات أقل من الحمل غير المقصود وتنخفض لديهن معدلات الخصوبة ويقضين فترة أطول بين الولادتين. وفي الوقت نفسه، تميل الخصوبة إلى الارتباط الوثيق بفقر الإناث.

30 - وتكون البلدان ذات معدلات الخصوبة المرتفعة أميل لأن تكون ظروفها الاجتماعية والاقتصادية أكثر فقراً، مثل انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وتراجع دليل التنمية البشرية، وغالباً ما تعتمد على العمل الزراعي مع ارتفاع نسبة السكان الريفيين. وأحد العوامل الرئيسية لارتفاع معدل الخصوبة هو إنجاب المراهقات، الذي يؤثر سلباً على النمو الاجتماعي والبدني للفتيات وقدرتهن على إكمال

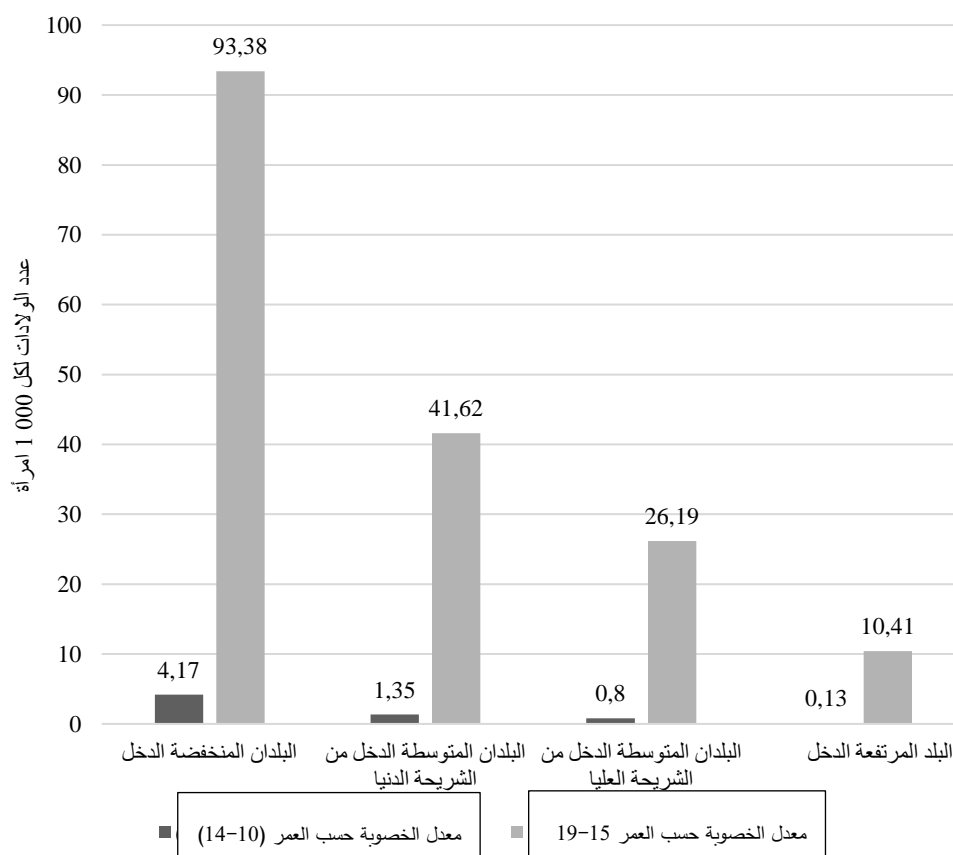
(7) انظر [https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/universal-health-coverage-\(uhc\)](https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/universal-health-coverage-(uhc))؛ <https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/376347/9789240086661-eng.pdf>

(8) انظر www.un.org/development/desa/pd/sites/www.un.org.development.desa.pd/files/desa_pd_2017_fertility_among_young_adolescents.pdf؛ و <https://library.oapen.org/bitstream/handle/20.500.12657/58371/978-3-031-11840-1.pdf>؛ و www.un.org/development/desa/pd/sites/www.un.org.development.desa.pd/files/wpp2022_summary_of_results.pdf؛ و www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC9469636

تعليمهن، وغالباً ما يكون له آثار شديدة على استقلاليتهن وصحتهن ورفاهتهن الاقتصادي. وغالباً ما تتسبب خصوبة المراهقات في انتقال الفقر عبر الأجيال. وفي جميع أنحاء العالم، ترتفع خصوبة المراهقات في البلدان المنخفضة الدخل بكثير نظراً للحاجة الكبيرة غير الملباة إلى وسائل منع الحمل الحديثة. وتكون معدلات الخصوبة حسب العمر للفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 10 و 14 سنة (خصوبة المراهقات المبكرة) في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا أعلى 32 مرة و 10 مرات، على التوالي، مقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل. وتكون معدلات الخصوبة حسب العمر للفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة (خصوبة المراهقات) أعلى 9 مرات و 4 مرات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا منها في البلدان المرتفعة الدخل (انظر الشكل الرابع). وبالإضافة إلى ذلك، فإن خصوبة المراهقات أعلى بين المراهقات اللاتي يعانين من الفقر والأقل تعليماً واللاتي يعشن في المناطق الريفية، وتكون في معظم الحالات نتيجة لافتقارهن للقدرة على التحكم في مصائرهن وللفرص والخيارات.

الشكل الرابع

معدلات الخصوبة المقدرة للنساء والفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 10 و 14 سنة وبين 15 و 19 سنة (الولادات لكل 1 000 امرأة) وشرائح الدخل للبلدان، 2023



المصدر: الأمم المتحدة، 2022، التوقعات السكانية في العالم عام 2022 - قيم إجمالية خاصة، الطبعة الإلكترونية.

31 - والحصول على وسائل منع الحمل الحديثة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتمكين المرأة ولاتخاذها القرار بإنجاب الأطفال. وقد ثبت أن برامج تنظيم الأسرة الطوعية التي تيسر للنساء والأزواج الوصول إلى مجموعة واسعة من وسائل منع الحمل والخدمات ذات الصلة الميسورة التكلفة والموثوقة والعالية الجودة تُحدث زيادة تتراوح بين 25 و 35 في المائة في انتشار وسائل منع الحمل وانخفاض بنحو 1,5 مولود لكل امرأة في معدل الخصوبة الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في نمو السكان في المستقبل. ويزيد أيضاً استخدام وسائل منع الحمل الحديثة من تمتع المرأة بسلطة صنع القرار والاستقلالية ويمكنها من التخطيط للتطور الشخصي والمهني بشكل أكثر كفاءة.

32 - وينبغي مساعدة البلدان التي ترتفع فيها معدلات الخصوبة على زيادة الاستثمار في برامج التعليم والصحة وتنظيم الأسرة حتى يتمكن سكانها من الخروج من دائرة الفقر، نظراً للحلقة المفرغة القائمة بين معدلات الخصوبة المرتفعة والتنمية، بما في ذلك الفقر.

واو - انعدام الحماية الاجتماعية⁽⁹⁾

33 - ثبت أن الحماية الاجتماعية تقلل من عدم المساواة وتمنع الفقر، وتخفف من آثار الأزمات الاجتماعية والاقتصادية وتعمل بوصفها عامل استقرار اقتصادي. ومع ذلك، ففي عام 2020، كان أكثر من نصف سكان العالم، أو 4 بلايين شخص، لا يحصلون على أي شكل من أشكال استحقاقات الحماية الاجتماعية، مما جعلهم يواجهون الصدمات الاقتصادية أو المخاطر اليومية المرتبطة بدورة الحياة بمفردهم. والبلدان التي ترتفع فيها مستويات الفقر المدقع (والتي تتركز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا والمناطق المتضررة من الهشاشة والنزاع والعنف) لديها أيضاً أدنى تغطية فعالة للحماية الاجتماعية: حيث يحصل على الإعانات النقدية 7,8 في المائة فقط من الأشخاص الضعفاء في البلدان المنخفضة الدخل و 15,2 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

34 - وستحتاج البلدان النامية إلى 1,2 تريليون دولار من الاستثمارات الإضافية لسد فجوة الحماية الاجتماعية وضمان الحد الأدنى من تأمين الدخل والرعاية الصحية للمواطنين. وحتى في البلدان المنخفضة الدخل، يمكن زيادة الحيز المالي للحماية الاجتماعية على نحو مستدام، وذلك مثلاً من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وإضفاء الطابع الرسمي على العمالة والمشاريع، وبناء نظم ضريبية عادلة وتصاعدية، ومواجهة التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي. وتحتاج هذه البلدان أيضاً إلى مساعدة مالية وتقنية كبيرة من المجتمع الدولي لاستكمال مواردها المحلية من أجل سد فجوة تمويل الحماية الاجتماعية بحلول عام 2030.

(9) انظر www.social-protection.org/gimi/Media.action?id=19074 و www.ilo.org/research-and-publications/flagship-and-major-reports/world-social-protection-report/world-social-protection-report-2020-22.

رابعاً - تأنيث الفقر⁽¹⁰⁾

35 - لا يزال تأنيث الفقر يشكل تحدياً عالمياً ملحاً، وهو يكشف عن استمرار أوجه عدم المساواة النظامية على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية. وكانت امرأة من كل 10 نساء على مستوى العالم تعيش في فقر مدقع في عام 2023، وتشير التقديرات إلى أنه سستظل هناك امرأة من كل 12 تعيش على أقل من 2,15 دولار في اليوم بحلول عام 2030. وتؤكد هذه الإحصاءات الكاشفة التفاوتات الدائمة التي تتأثر بعوامل من قبيل محدودية الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتميز والحوافز النظامية التي تحول دون المشاركة الاقتصادية، بما في ذلك عدم المساواة في الأجور. ويتجاوز الفقرُ الحرمانَ من الدخل ليشمل تقييد الحريات والفرص. وبالنسبة للنساء، اللاتي غالباً ما يواجهن حرماناً اجتماعياً واقتصادياً متأسلاً، لا يتجلى الفقر في صورة عدم التمكين الاقتصادي فحسب، بل يتجلى أيضاً في إقصائهن على الصعيدين السياسي والمدني.

36 - ويتضح أثر الفقر على تحقيق المساواة للمرأة بشكل صارخ من خلال الفوارق العالمية في الدخل وامتلاك الأراضي والتعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية. وتكسب المرأة 51 سنتاً فقط مقابل كل دولار يكسبه الرجل، مع وجود فجوات أكثر وضوحاً في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، حيث تكسب المرأة 33 سنتاً و 29 سنتاً على التوالي. وعلاوة على ذلك، كان ما يقرب من ربع عدد جميع النساء والفتيات يعانين من انعدام الأمن الغذائي بدرجة معتدلة أو شديدة في عام 2023، مما يبرز تقاطع الفقر وانعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر عليهن بشكل غير متناسب. وفي عام 2023، كان احتمال عدم التحاق الشابات بالتعليم أو العمل أو التدريب أكثر من ضعفي احتمال عدم التحاق الشبان. وقد أثر ذلك على 129 مليون فتاة وشابة، لا سيما الفتيات والشابات اللاتي يعشن في فقر وفي المجتمعات الريفية والمهمشة. وهذا الإقصاء يحد من الفرص الاقتصادية ويديم حلقات الفقر المتوارث بين الأجيال.

37 - وتؤدي محدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية إلى تفاقم انعدام الأمن الاقتصادي للمرأة بسبب القيود المفروضة على التنقل، وانخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، والمواقف التمييزية، وعدم كفاية تدريب مقدمي الرعاية الصحية على الاحتياجات الصحية للمرأة. وغالباً ما تواجه النساء الفقيرات مخاطر أكبر تتمثل في وفيات الأمهات وقضايا الصحة الإنجابية وعدم كفاية فرص الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، مما يضاعف من التحديات الاجتماعية - الاقتصادية التي يواجهنها. ومن شأن عدم حصول المرأة على الحماية الاجتماعية على نحو غير متناسب أن يقوض الاستقرار الاقتصادي للمرأة. وخلال الجائحة، استهدف ما نسبته 12 في المائة فقط من تدابير الحماية الاجتماعية الأمن الاقتصادي للمرأة، مما يجسد عدم كفاية الدعم المقدم لتزايد مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر، التي تتحملها النساء في الغالب.

38 - ويطرح التمثيل الزائد للمرأة في العمل غير الرسمي تحدياً كبيراً آخر. وتعاني النساء في القطاع غير الرسمي من تدني الأجور وظروف العمل غير المستوفية للمعايير وضآلة الحماية الاجتماعية، مما يضاعف من تهميشهن الاقتصادي مقارنة بالعاملات في الاقتصاد الرسمي. وعلاوة على ذلك، تستمر الفجوات الجنسانية في المشاركة في القوة العاملة، حيث شارك 61,4 في المائة من النساء اللاتي تتراوح

(10) انظر A/79/79-E/2024/54/54؛ و <https://wbi.worldbank.org/en/wbi>؛ و E/CN.6/2024/3؛ و www.unwomen.org/sites/default/files/2023-09/progress-on-the-sustainable-development-goals-the-gender-snapshot-2023-en.pdf.

أعمارهن بين 25 و 54 عامًا في القوة العاملة على مستوى العالم في عام 2022، مقارنة بنسبة 90,6 في المائة من الرجال.

39 - ويؤدي العمل في مجال الرعاية دورًا حاسمًا في استدامة الاقتصادات والمجتمعات، ومع ذلك غالبًا ما تُبْخَس قيمته ويتم تجاهله. ويعد الحصول على رعاية الأطفال الميسورة التكلفة عاملاً رئيسيًا في تعزيز النتائج المتحققة في سوق العمل في صفوف النساء. وفي الفترة من عام 2000 إلى عام 2022، كانت المرأة تقضي في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وقتًا أكثر من الرجال بمرتين ونصف. وتساهم المسؤولية غير المتناسبة التي تتحملها النساء في الرعاية غير المدفوعة الأجر مساهمة كبيرة في زيادة خطر تعرضهن للفقر. ويضاعف التمييز المتقاطع التحديات التي تعترض النساء اللائي يواجهن أشكالاً متعددة من التهميش. وفي عام 2023، كان احتمال قيام النساء بالإبلاغ عن التعرض للتمييز على أساس الجنس يكافئ ضعف احتمال إبلاغ الرجال عن ذلك، وكان احتمال تعرضهن للتمييز على أساس الحالة الاجتماعية يناهز ضعف احتمال تعرض الرجال لذلك، مما يؤكد انتشار التحيزات الجنسانية في المجتمعات.

40 - ويمكن لبعض السياسات الاقتصادية أن تقاوم عدم المساواة بين الجنسين، وتديم حلقات الفقر وعدم المساواة، ومنها على سبيل المثال التركيز على السياسة النقدية بدلاً من فهم الفقر بطريقة أشمل وأكثر مراعاة للسياق.

41 - وبالنظر إلى هذه التحديات، يبرز الشمول المالي كاستراتيجية بالغة الأهمية لتمكين المرأة اقتصاديًا. ويعزز الوصول إلى الخدمات المالية قدرة المرأة على الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والأعمال التجارية، وبالتالي المساهمة في رفاه الأسر المعيشية والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، تستمر التفاوتات الجنسانية في الشمول المالي، حيث لا تزال هناك فجوات كبيرة في الحصول على الخدمات المصرفية والائتمان.

42 - وللتصدي للتحديات المتعددة التي تواجهها المرأة، من الضروري وضع استراتيجيات شاملة لتفكيك أوجه عدم المساواة النظامية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع. وينبغي أن تركز الجهود ذات الأولوية على سد الفجوات الجنسانية في التعليم والرعاية الصحية وإتاحة الفرص الاقتصادية، مع تعزيز آليات الحماية الاجتماعية لضمان المساواة في الحصول على الموارد.

43 - وتؤدي الحكومات دوراً محورياً في قيادة هذه الجهود من خلال اعتماد سياسات تمكّن المرأة اقتصادياً وقانونياً. ويشمل ذلك تنفيذ الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية وتعزيز مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية ومواءمة القوانين مع الأطر الدولية لحماية حقوق المرأة في حيازة الأراضي والميراث والموارد المالية. ومن المهم أيضاً إعادة النظر في السياسات الرامية إلى التخفيف من الآثار الجنسانية، وإجراء إصلاحات زراعية شاملة لتأمين حقوق الملكية للمرأة، ومكافحة الفساد الذي يقوض جهود تخفيف وطأة الفقر. والأهم من ذلك أن مكافحة تأنيث الفقر تتطلب استراتيجيات متكاملة تعترف بالفقر كقضية متعددة الأوجه ومتشابكة مع عدم المساواة بين الجنسين.

خامسا - التدابير والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر⁽¹¹⁾

- 44 - يتطلب السياق العالمي الحالي الذي يشهد أزمات متعددة، والذي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والتعافي الاقتصادي والاجتماعي في مرحلة ما بعد الجائحة، وضع سياسات عامة وتدابير وبرامج شاملة تعالج الأسباب الهيكلية للفقر وعدم المساواة من أجل تسريع وتيرة الحد من الفقر بأبعاده المتعددة.
- 45 - وتساعد التحولات الهيكلية على تحقيق نمط للنمو الاقتصادي يتسم بقدر أكبر من الإنتاجية والاستدامة والشمول، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الحد من الفقر. ولتعزيز تلك التحولات، يلزم وضع سياسات للتنمية الإنتاجية يتم تنفيذها من خلال إجراءات منسقة لأصحاب المصلحة المتعددين. وعلى المستوى الإقليمي، تعتبر المبادرات المتعلقة بالتجمعات مثلاً على هذه السياسات، وقد أسفرت عن نتائج مشجعة ودروس قيمة. وتظهر مثل هذه المبادرات، على سبيل المثال، في منصة المبادرات المتعلقة بالتجمعات وغيرها من مبادرات الربط الإنتاجي الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن المأمول أن تزيد هذه الأداة المفيدة من عدد المبادرات ومن مساهمتها في تنوع وتطوير الآلة الإنتاجية للمنطقة.
- 46 - ومن أجل تسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 1 المتعلق بالقضاء على الفقر، ينبغي وضع وتنفيذ سياسات تؤدي إلى تحولات عادلة في مجالات المنظومات الغذائية والطاقة والتعليم والعمل والحماية الاجتماعية وتغير المناخ والبيئة.
- 47 - وتحويل المنظومات الغذائية أمر ضروري للقضاء على الفقر، ويشمل عكس مسار أوجه عدم المساواة بين الجنسين والتمييز والتعرض للمخاطر المناخية ونقص الموارد. وتساهم المنظومات الغذائية المستدامة في النمو الاقتصادي وتلعب دوراً رئيسياً في القضاء على الجوع والفقر من خلال ضمان حصول الجميع على الطعام المغذي بشكل منصف وبأسعار معقولة. وتزيد تلك المنظومات أيضاً من القدرة على التكيف مع عدم اليقين المناخي وتعزز الإدماج الاجتماعي عن طريق دعم المجتمعات المحلية وصغار المزارعين. وتشمل التدابير والسياسات الرامية إلى تحقيق التحول إلى المنظومات الغذائية المستدامة تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة؛ وتحفيز المنظومات الغذائية المحلية؛ وتعزيز مبادئ الاقتصاد الدائري؛ وتقديم الحوافز المالية ووضع اللوائح التي تشجع على استخدام الأراضي وإدارة المياه وحفظ التنوع البيولوجي على نحو مستدام؛ وتيسير وصول النساء وسكان الريف والفئات المحرومة الأخرى إلى الأصول المنتجة والأسواق والمشاركة المجتمعية.
- 48 - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اتخذ العديد من البلدان التدابير المذكورة أعلاه، مثل البرازيل في خططها "ABC+" للتكيف والزراعة الخفيفة الكربون؛ وكولومبيا في خططها الوطنية للري والصرف للاقتصادات التي يديرها المزارعون والأسر والمجتمعات المحلية؛ وأوروغواي في خريطة طريقها الوطنية من أجل تحويل المنظومات الغذائية دعماً لخطة عام 2030. وركزت البلدان في تلك الخطط وخرائط الطريق على الأمن الغذائي والنظم الغذائية الصحية وتخفيض النفايات، فضلاً عن اعتماد التكنولوجيا للإنتاج الزراعي المستدام.

(11) انظر www.cepal.org/es/proyectos/plataforma-iniciativas-cluster-otras-iniciativas-articulacion-productiva-territorial؛ و www.cepal.org/en/pressreleases/eclac-launched-platform-cluster-and-other-territorial-productive-articulation؛ و <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000389852>.

49 - ويعد توافر الطاقة وإمكانية الحصول عليها ويسر تكلفتها محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي والتنمية، بما في ذلك الحد من الفقر. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تركز البلدان تقدماً في الانتقال في مجال الطاقة، حيث يوجد لدى العديد من البلدان سياسات وطنية تتعلق بالطاقة. ولا تزال أفريقيا تعاني من محدودية فرص الحصول على الكهرباء، على الرغم من غناها بمصادر الطاقة؛ وبالتالي ستستفيد تدميتها الاقتصادية وتقدمها الاجتماعي واستدامتها البيئية بشكل كبير من حدوث انتقال طاقي عادل.

50 - ومع توافر التمويل الكافي، يمكن للبلدان في أفريقيا أن تستثمر في توسيع البنية التحتية للطاقة، مثل تركيب شبكات كهرباء موثوقة وميسرة وتكنولوجيات للطاقة النظيفة والمستدامة. فقد استقادت رواندا، على سبيل المثال، من قرض من البنك الدولي لزيادة إمكانية الحصول على الكهرباء من خلال مشروعها لصندوق الطاقة المتجددة، باستخدام تكنولوجيات خارج نطاق شبكة الإمداد التقليدية. ويمكن أيضاً لتعبئة الموارد المحلية، إذا سُخِّرت بكفاءة، أن تطلق العنان لتمويل الطاقة. ويمكن لتمويل الكربون، الذي ينطوي على استخدام الأدوات المالية، مثل أرصدة الكربون، لتحفيز الحد من انبعاث غازات الدفيئة وإقامة مشاريع خفيفة الكربون، أن يكون مصدراً رئيسياً للإيرادات الإضافية، وأن يعالج تحديات تغير المناخ ويعزز التنمية المستدامة في أفريقيا، التي تعد موطناً للعديد من الموائل الطبيعية التي تلعب دوراً حاسماً في احتجاز الكربون. فعلى سبيل المثال، تمكنت نيجيريا، من خلال قانونها بشأن تغير المناخ لعام 2021، الذي تعهدت فيه بتحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2060، أن تولد ما يزيد على 30 مليوناً من أرصدة الكربون، وهو ما تعادل قيمته أكثر من 500 مليون دولار من العائدات السنوية بحلول عام 2030.

51 - والاستثمار في التعليم الجيد هو استراتيجية فعالة من حيث التكلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في جميع البلدان. وعلى الصعيد العالمي، يؤدي تقليص عدد حالات التسرب من المدارس وعدد الأطفال ذوي المهارات الأقل من الأساسية بنسبة 10 في المائة إلى زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي بمقدار نقطة إلى نقطتين مؤنيتين، وهو تأثير مماثل لتحسين درجات الاختبارات الإدراكية. ولمنع التسرب من المدارس وتحسين نتائج التعلم، تُشجّع الحكومات على تخصيص 4 إلى 6 في المائة على الأقل من إجمالي ناتجها المحلي للتعليم، وتوفير 12 سنة من التعليم المجاني والشامل والمنصف والجيد للجميع دون تمييز.

52 - وبالمثل، تساعد زيادة فرص الحصول على عمل لائق ونظام حماية اجتماعية قوي على الحد من الفقر وعدم المساواة. وتشمل استراتيجيات وسياسات توجيه الانتقال العادل في مجال الوظائف والحماية الاجتماعية توسيع نطاق السياسات الهادفة إلى تحسين أداء سوق العمل وتنسيقها مع سياسات التنمية الإنتاجية ونظم الحماية الاجتماعية، ولا سيما تلك التي تستهدف الفئات السكانية الأكثر ضعفاً؛ وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية عن طريق زيادة التغطية بالحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات، وتوفير التحويلات النقدية التي تضمن مستوى كافٍ من الرفاه للأسر الأشد فقراً، لا سيما تلك التي فيها أطفال ومراهقون؛ وتنفيذ نظم رعاية صحية شاملة وجامعة ومستدامة عن طريق زيادة الإنفاق العام وتقليل المصروفات المدفوعة من الجيوب الخاصة؛ وتعزيز برامج التعلم والتدريب مدى الحياة.

53 - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نفذ العديد من البلدان مثل هذه السياسات. فعلى سبيل المثال، من بين برامج تعزيز القابلية للتوظيف "برنامج العمل اللائق" في ترينيداد وتوباغو. ومن بين البرامج التي تستهدف الشباب برنامج "إعانة توظيف الشباب" في شيلي. ومن بين برامج توظيف المرأة برنامج "Mulheres + Emprega" في البرازيل. ومعظم بلدان المنطقة لديها أنظمة معاشات تقاعدية غير

قائمة على الاشتراكات وتنفيذ برامج تحويلات نقدية مشروطة أو مستمرة، ويقوم العديد من البلدان بتحسين السجلات الاجتماعية لمتلقي الرعاية.

سادسا - التحديات والاستراتيجيات في مجال تمويل القضاء على الفقر⁽¹²⁾

54 - تواجه البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا تحديات هائلة في تمويل القضاء على الفقر. وتؤدي اقتصاداتها الصغيرة وقطاعاتها غير الرسمية الكبيرة إلى عدم كفاية الإيرادات، مما يحد من الاستثمارات في الخدمات الحيوية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والمياه والصرف الصحي والتنمية البشرية. ونظم الضرائب غير التصاعدية بما فيه الكفاية لا تعود بالنفع على أشد الفئات فقراً بشكل فعال، بل إنها تُفاقم عدم المساواة بمحابتها للأثرياء. وعلاوة على ذلك، تعتمد هذه البلدان اعتماداً كبيراً على التحويلات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر. ويتلقى العديد من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا تدفقات منخفضة جداً من الاستثمار الأجنبي المباشر، تكون غالباً في قطاعات قليلة جداً، مثل التعدين وقطاعات الموارد الأولية الأخرى.

55 - وتؤدي خدمة الديون إلى زيادة الضغط على الموارد، مما يحول مسارها عن مبادرات الحد من الفقر ويعيق جهود التنمية المستدامة. وأصبح أكثر من 50 في المائة من أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل معرضة بشدة لخطر الوصول إلى حالة المديونية الحرجة أو وصلت بالفعل إلى تلك الحالة. وتثير أزمة الاستدانة القلق بشكل خاص نظراً لأن حوالي 40 في المائة من سكان العالم يعيشون في بلدان تتفق فيها الحكومات على مدفوعات الفائدة أكثر مما تتفق على التعليم أو الصحة. ويواجه معظم هذه البلدان أيضاً عجزاً أولياً مستمراً بسبب ارتفاع احتياجات الإنفاق والصدمات الخارجية. وتمثل أيضاً الكوارث المرتبطة بتغير المناخ أكثر من نصف الزيادة في الديون في البلدان الضعيفة. وقد أدى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة العالمية، إلى جانب انخفاض قيمة العملة، إلى تفاقم هذه التحديات. وقد أدت تدابير الدعم المالي التي استُحدثت خلال الأزمات إلى زيادة أعباء الميزانيات. ولم تتناسب الإيرادات الضريبية مع النفقات، وشهد بعض البلدان انخفاضات في التمويل بشروط ميسرة على الرغم من استمرار تعرضها للصدمات المناخية وغيرها من الصدمات.

56 - وعلى الرغم من استقرار الديون العالمية بعد الجائحة، يطرح استمرار ارتفاع تكاليف الخدمة وإعادة التمويل، إلى جانب الأوضاع المالية التضيقية، مخاطر على الاستقرار الاقتصادي. وسيضع ارتفاع تكاليف إعادة التمويل وتقييد الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، إلى جانب استمرار المستويات المرتفعة لمبالغ سداد الديون الخارجية، ضغوطاً كبيرة على البلدان من حيث السيولة. وفي أقل البلدان نمواً، ستبلغ خدمة

(12) انظر <https://desapublications.un.org/publications/financing-sustainable-development-report-2024>؛ و <https://wbl.worldbank.org/en/wbl>؛ و <https://cn.6/2024/3>؛ و <https://www.unwomen.org/sites/default/files/2023-09/progress-on-the-sustainable-development-goals-the-gender-snapshot-2023-en.pdf>؛ و <https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/Goal-01/#>؛ و https://unctad.org/system/files/official-document/aldcafrica2020_en.pdf؛ و <https://au.int/en/newsevents/20240508/3rd-sub-committee-tax-and-illicit-financial-flows>؛ و www.migrationdataportal.org/themes/remittances؛ و www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/09/19/countries-can-tap-tax-potential-to-finance-development-goals.

الديون 40 بليون دولار سنوياً بين عامي 2023 و 2025، بزيادة أكثر من 50 في المائة عن مبلغ 26 بليون دولار المسجل في عام 2022. ويخصص أفقر البلدان حالياً 12 في المائة من إيراداته لمدفوعات الفائدة، أي أربعة أضعاف تلك النسبة قبل عقد من الزمن. ويهدد هذا الوضع بإعادة توجيه الموارد بعيداً عن الاستثمارات الحيوية وإعاقة التقدم نحو القضاء على الفقر. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تضاعف متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العقد الماضي - من 30 في المائة في عام 2013 إلى ما يقرب من 60 في المائة في عام 2022 - مما يحد من قدرة البلدان الأفريقية على سداد ديونها ويقيّد الحيز المالي في العديد من البلدان.

57 - ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ آلية أكثر كفاءة لحل أزمات الديون، وتحرير الحيز المالي وتعزيز قدرة هذه البلدان على الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، فإن تحسين ممارسات إدارة الديون، وضمان الشفافية، وتعزيز تحليل القدرة على تحمل الدين، والتصنيفات الائتمانية، وتقييد عقود الديون - عن طريق إدراج بنود في اتفاقات الدين تكون مربوطة بظروف معينة - قد يساعد البلدان التي تمر بحالة مديونية حرجة بشكل فعال.

58 - وعلاوة على ذلك، فإن التدفقات المالية غير المشروعة تمنع البلدان النامية من تعبئة وإنفاق موارد مالية عامة كبيرة مطلوبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع والمنصفة. وتخسر أفريقيا حوالي 89 بليون دولار سنوياً في التدفقات المالية غير المشروعة. وتشكل هذه التدفقات 3,7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لأفريقيا. وبالتالي هناك حاجة ملحة لتعزيز التعاون العالمي لكبح هذه التدفقات. وتحتاج البلدان أيضاً إلى تطوير أنظمة مالية قوية ومرنة، بما في ذلك تنوع مصادر الإيرادات وتنفيذ تدابير لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

59 - ومنذ عام 2015، كانت التحويلات المالية هي التدفق المالي الخارجي الرئيسي إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، باستثناء الصين. فقد تجاوز حجم هذه التحويلات الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من 250 بليون دولار في عام 2023. وزادت تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 3,8 في المائة لتصل إلى 669 بليون دولار في عام 2023، بوتيرة أبطأ من السنوات السابقة بسبب ضعف النمو الاقتصادي في البلدان المرتفعة الدخل. وعلى الصعيد العالمي، بلغت التحويلات المالية 860 بليون دولار في عام 2023، ومن المتوقع أن تزداد بنسبة 3,1 في المائة في عام 2024. وحصل كل من طاجيكستان وتونغا وساموا ولبنان ونيكاراغوا على أعلى حصة بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي في عام 2023. وينبغي أن تُمنح الأولوية في الجهود المبذولة لخفض التكاليف، وتعزيز الشمول المالي والإلمام بالأمور المالية، وتعزيز الأطر التنظيمية، وإشراك الجاليات المغتربة وتعزيز الابتكار في عمليات التحويلات المالية.

60 - وقد انخفض نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى العقدين الماضيين، لا سيما في البلدان النامية، وتباطأ بشكل حاد ليبلغ متوسطاً نسبته 0,8 في المائة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع المعدلات الأعلى التي شهدتها العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد تأثر هذا التباطؤ بالتحول نحو نماذج الأعمال الرقمية وأشكال الإنتاج القليلة الاعتماد على الأصول، وحدث ارتفاع في النزعة الحمائية، وعدم اليقين السياساتي، فضلاً عن الجائحة. وفي عام 2023، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بشكل طفيف ليصل إلى 1,37 تريليون دولار، حيث انتعش من انخفاض

لوحظ في عام 2022. وثمة عوامل رئيسية، مثل تحسين البنية التحتية، وتقديم الحوافز، وضمان الاستقرار السياسي، والحد من البيروقراطية، وتعزيز الشفافية التنظيمية، وتعزيز السياسات الملائمة للمستثمرين، يلزم توافرها بشدة لكي تستفيد البلدان من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

61 - وارتفعت مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل كبير على مدى السنوات الخمس الماضية بسبب الاستجابات للآزمات المتعددة، على الرغم من أنها لم ترق بعد إلى مستوى الاحتياجات ولا الالتزامات. وازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 1,8 في المائة لتصل إلى مستوى مرتفع جديد بلغ 223,7 بليون دولار في عام 2023، مقارنة بـ 211 بليون دولار في عام 2022، بسبب الزيادة في تدفقات المساعدات إلى أوكرانيا والمساعدات الإنسانية إلى البلدان النامية. وفي العام نفسه، ازدادت أيضا تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى أقل البلدان نمواً وأفريقيا بالقيمة الحقيقية بنسبة 3 في المائة لتصل إلى 37 بليون دولار، وبنسبة 2 في المائة لتصل إلى 42 بليون دولار، على التوالي. ويمثل ذلك تحسناً عن الاتجاه النزولي الذي شهده عام 2022. وللأسف الثانية على التوالي، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات المانحة 0,37 في المائة من إجمالي دخلها القومي مجتمعة، وهي نسبة لم ترق إلى الهدف الذي حددته الأمم المتحدة منذ فترة طويلة، وهو 0,7 في المائة. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي طال أمدها وضمان فعالية الدعم ومواءمته بشكل كامل مع الأولويات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية.

62 - وفي عام 2020، كانت نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في نصف اقتصادات السوق الناشئة وثلثي البلدان المنخفضة الدخل أقل من 15 في المائة، وهي العتبة التي يميل النمو الاقتصادي فوقها إلى التسارع. وثمة إمكانات كبيرة لزيادة البلدان تحصيل الإيرادات على أساس قدرتها الضريبية. وفي المتوسط، ربما تستطيع البلدان المنخفضة الدخل أن ترفع نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 6,7 نقاط مئوية. وينبغي أن تعطي السياسات الأولية لتعزيز تحصيل الإيرادات الداخلية من خلال أنظمة ضريبية شفافة ومحسنة ومنصفة وفعالة، عن طريق فرض ضرائب تصاعدية، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز الامتثال الضريبي، والاستفادة من الأموال المتأتية من مشاريع التمويل البالغ الصغر وغيرها من مبادرات الشمول المالي، والاستفادة من الفرص التي يتيحها التمويل الرقمي، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل، وتعزيز الحوكمة والمساءلة، وإشراك القطاع الخاص.

سابعا - إجراءات منظومة الأمم المتحدة للتعبيل بتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة للقضاء على الفقر⁽¹³⁾

63 - يتضمن هذا الفرع تقارير عن التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة، مع التركيز على التكامل على الصعيدين التشغيلي والسياساتي الذي يدعم الدول الأعضاء في منح الأولوية لقدرتها على السعي إلى تحقيق الاتساق المؤسسي والسياساتي.

(13) للاطلاع على معلومات مفصلة عن تدخلات منظومة الأمم المتحدة وعلى مزيد من المعلومات عن خطة العمل، انظر:

www.un.org/development/desa/socialperspectiveondevelopment/united-nations-decade-for-the-eradication-of-poverty/swap3rd.html

ألف - دعم التحول الهيكلي والعمالة المنتجة والعمل اللائق

64 - قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم إلى حكومات أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وناميبيا في عام 2023 لتحسين تقييم الفقر وعدم المساواة والضعف مع عدم توافر بيانات حديثة عن الأسر المعيشية. وأجرت اللجنة أيضا العديد من الدراسات في زامبيا وزيمبابوي حول سلاسل القيمة العابرة للحدود للذرة ومنتجات الألبان. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) جلسة رفيعة المستوى حول الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان خلال الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة. وساهمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمواد تقنية عن تكلفة العبء المزدوج لسوء التغذية، بالاشتراك مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بناء على طلب البرازيل بصفتها رئيسة مجموعة العشرين لفرقة العمل المعنية بإنشاء تحالف عالمي ضد الجوع والفقر. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تحليلاً للسياسات إلى دولها الأعضاء فيما يتعلق بتأثير المشهد الاقتصادي الكلي الأخير المتمثل في تباطؤ النمو وارتفاع الأسعار على خلق فرص العمل والفقر وعدم المساواة.

65 - وتتكف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على تطوير أداة للقياس النقدي لمساعدة الفقراء للسماح للمستخدمين بحساب مستويات الفقر على المستويين الوطني والإقليمي عبر مختلف عتبات فقر الدخل. ودعمت الإسكوا أيضا حكومة موريتانيا في تصميم خطة وطنية لتحسين دليل الفقر المتعدد الأبعاد للحد من الفقر، وواصلت أيضاً دعمها لمصر في وضع أول دليل وطني متعدد الأبعاد للفقر باستخدام أحدث بيانات استقصاءات الأسر المعيشية. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الدعم في مجال السياسات والبرامج إلى عدة بلدان لتصميم وتنفيذ مبادرات تعزز العمالة اللائقة للشباب والوظائف الخضراء وإعادة إدماج المهاجرين العائدين في منظومات الأغذية الزراعية في سياق الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتدعم منظمة العمل الدولية التدخلات من أجل السماح بانتقال أوسع وأعمق إلى العمل النظامي من خلال معالجة الأسباب المختلفة للعمل غير النظامي. وعلاوة على ذلك، فهي تعمل مع الحكومات والشركاء الاجتماعيين على تصميم وتنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالعمالة التي تدعم تفعيل خطط التنمية الوطنية.

66 - واختتم في نهاية عام 2023 البرنامج العالمي المشترك بين المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تسخير الهجرة لأغراض التنمية المستدامة. وأخذ البرنامج في الاعتبار تقييماً وفهماً ملائمين للسباق لما يدفع الناس إلى التنقل. وتشارك هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي في تنفيذ مبادرة المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل. ونشرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأطر القانونية للمشتريات المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك استعراض مقارن للتدابير التنظيمية والسياساتية والمعايير القانونية الدولية والوطنية لمساعدة البلدان على تحسين نظم المشتريات لتكون أكثر مراعاة للمنظور الجنساني. وأعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقييمات للفجوات في القدرات الإنتاجية الوطنية لكل من جزر القمر وجيبوتي والسنغال وكمبوديا وملاوي ونيجيريا.

67 - ونشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقرير *الشرقة الشاملة في أفريقيا 2024: تجاوز الناتج المحلي الإجمالي*، وهو جهد مبذول لتقييم القدرات والأداء على الصعيد الوطني من حيث قياس الاستدامة الاقتصادية

والرفاه. وأطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع شركائه، برنامجاً يوفر منحاً للشركات الناشئة في مجال وسائل التنقل الكهربائية مع التركيز على خلق فرص عمل للنساء في أوغندا وتوغو ورواندا. وساعدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات على رفع مستوى عملياتها الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات والوصول إلى أسواق جديدة.

باء - توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية دعماً للتنمية الشاملة للجميع التي تحد من الفقر

68 - تحدّث اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بانتظام قاعدة بيانات برامج الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي توفر نظرة عامة شاملة على التحويلات النقدية المشروطة، وأنظمة المعاشات التقاعدية غير القائمة على الاشتراكات، وبرامج الإدماج في سوق العمل التي تنفذها 30 دولة. وتواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دعم البلدان في تنفيذها لخطة العمل لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك إطلاق وحدات تدريبية على الإنترنت بشأن الحماية الاجتماعية.

69 - وتدعم منظمة الأغذية والزراعة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل سكان الريف من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذوي وتوفير الدعم التقني ومنصات تبادل المعرفة والحلول الرقمية وغيرها من الخدمات للحكومات لتشجيع التآزر بين الحماية الاجتماعية ونظم الأغذية الزراعية.

70 - ودعمت اليونيسف رقمنة نظم إدارة معلومات الحماية الاجتماعية وقابليتها للتشغيل البيئي، مما ساهم في جعل نظم الحماية الاجتماعية أكثر شفافية وكفاءة وخضوعاً للمساءلة. فعلى سبيل المثال، وبالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي، دعمت اليونيسف تطوير السجل الاجتماعي الموحد والتسجيل الأولي لما عدده 65 000 أسرة معيشية في مدغشقر. وتدعم اليونيسف أيضاً بنشاط 67 بلداً حول العالم لتعزيز برامج وأنظمة الحماية الاجتماعية لتقديم دعم أفضل للأطفال ذوي الإعاقة وأسره.

71 - وأعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخرًا تقييمًا وقائمة مرجعية لدمج المنظور الجنساني في الاستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية، مع التركيز على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتقريراً عن ربط الحماية الاجتماعية بمنع العنف الجنساني ومواجهته.

جيم - تنمية القدرات البشرية: التصدي لأشكال الفقر غير المتصلة بالدخل

72 - تعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا على استكمال العمل على مجموعة من مؤشرات الفقر الذاتي التي يمكن استخدامها في المقارنات الدولية وتقديم التوجيهات ذات الصلة إلى المكاتب الإحصائية الوطنية. وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتوسيع نطاق برنامجها "عدم ترك أحد خلف الركب" وإذكاء الوعي وبناء القدرات التقنية داخل مكاتب الإحصاء الوطني في 30 بلداً لإنتاج أدلة معدة خصيصاً بشأن هذه المسألة باستخدام استقصاءات الأسر المعيشية الوطنية.

73 - وأسهمت الإسكوا في تكوين المعرفة بموضوع الفقر المتعدد الأبعاد من خلال نشر تقرير رئيسي متعدد السنوات مشترك بين الوكالات هو التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد⁽¹⁴⁾. واستناداً إلى

(14) يمكن الاطلاع على نتائج هذا القياس في الإنترنت على الموقع التالي: www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/second-arab-multidimensional-poverty-report-english.pdf

ذلك التقرير، أجرت الإسكوا تمارين لإيجاد الشكل الأمثل لجهود الحد من الفقر في خمس دول عربية لدعم جهودها الرامية إلى الحد من الفقر المتعدد الأبعاد.

74 - وتدعم منظمة العمل الدولية بناء مؤسسات العمل التي تلعب دوراً أساسياً في تنشيط العقد الاجتماعي بين الأطراف الفاعلة في المجتمع والحد من الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية. وهي تشمل بشكل عام معايير العمل الدولية، وسوق العمل ومؤسسات إدارة العمل والحوار الاجتماعي، التي يساعد جميعها في تحديد وتنفيذ السياسات واللوائح والبرامج ليس فقط من أجل الإدارة السليمة لأسواق العمل، ولكن من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة الأوسع نطاقاً أيضاً.

75 - وأصدرت المنظمة الدولية للهجرة تقريرها الرئيسي بعنوان "الاستفادة من التنقل البشري لإنقاذ خطة عام 2030" عشية انعقاد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي قدمت فيه ستة إجراءات متكاملة ومراعية للتنقل لتسريع تحقيق الرؤية الجريئة للإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر القمة. وأصدرت أيضاً خطتها الاستراتيجية الجديدة 2024-2028 في كانون الثاني/يناير 2024. وستكون هاتان الوثيقتان بمثابة حافز في السنوات المقبلة ولما تبقى من تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة المتعلقة بالحلول المتكاملة للمنظمة الدولية للهجرة الرامية إلى القضاء على الفقر.

76 - ويقوم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بإدارة الصناديق الاستثمارية للأنشطة والمشاريع الملموسة التي تستهدف الحد من الفقر المتعدد الأبعاد. وبناءً على طلبات الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أعد المكتب والآلية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، التي تتألف من حوالي 40 من وكالات الأمم المتحدة، استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024.

دال - مستقبل الغذاء والزراعة المستدامة

77 - استضافت الإسكوا المنتدى العربي الثاني للمساواة في بيروت في حزيران/يونيه 2023، وأصدرت المطبوعة الرئيسية "انعدام المساواة في المنطقة العربية: انعدام الأمن الغذائي يغذي انعدام المساواة".

78 - وتواصل منظمة الأغذية والزراعة، مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، دعم البلدان في تعزيز سياسات الحيازة والخطط والبرامج الإنمائية لصالح الفئات الأفقر والأكثر تهميشاً، وتمكين المجتمعات المحلية وضمان فاعلية المرأة الريفية، وفي تصميم السياسات الرامية إلى تعزيز الزراعة الأسرية. وأصدرت منظمة العمل الدولية المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات لتعزيز العمل اللائق في قطاع الأغذية الزراعية. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لجنة الأمن الغذائي العالمي في وضع المبادئ التوجيهية الطوعية المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية⁽¹⁵⁾.

(15) متاح على الرابط التالي: www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs2223/Gender/Guidelines_Final_Agreed_Version_June_2023_CLEAN/GEWGE_Guidelines_Final_Agreed_Versio_n_June_2023_CLEAN.pdf

79 - وتعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا كعضو في الائتلاف المواضيعي بشأن المنظومات الغذائية المستدامة، الذي يجمع بين العديد من منظمات الأمم المتحدة الإقليمية في أوروبا وآسيا الوسطى لضمان استجابة منسقة من منظومة الأمم المتحدة للقضايا الشاملة المتعلقة بالمنظومات الغذائية المستدامة. وأحرز برنامج تسريع تحويل المنظومات الزراعية والغذائية، الذي أطلقته منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقدماً واعدًا في عامه الأول من خلال تصميم وتنفيذ مشاريع تحفيزية تيسر الشراكات المبتكرة والاستثمارات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة لتحويل المنظومات الزراعية والغذائية في بلدان مثل سورينام.

80 - وقام مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتعاون مع الصين والهند، بتنفيذ عدة مشاريع، بما في ذلك مشروع ساهم في الحد من الآثار السلبية لحالات الجفاف المتكررة وفي القدرة على الصمود في الأجل الطويل من خلال تحسين إنتاج الأغذية وفرص التسويق لصغار المزارعين في زيمبابوي. وتستضيف منظمة الصحة العالمية ائتلاف العمل بشأن الأنماط الغذائية الصحية القائمة على المنظومات الغذائية المستدامة من أجل الأطفال والإنسانية جمعاء، وتشارك مع منظمة الأغذية والزراعة في قيادة تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025).

هاء - الحد من أوجه عدم المساواة

81 - أطلقت الإسكوا بوابة حلول عدم المساواة، التي تعرض أمثلة من جميع أنحاء العالم للسياسات التي نجحت في الحد من عدم المساواة بأي شكل من أشكالها. وتواصل منظمة الأغذية والزراعة توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تحسين سبل العيش والقدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال مبادرة التأثير لإحداث التحول المرن والشامل. ووفر التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية التابع لمنظمة العمل الدولية منبراً للجهود المتعددة الأطراف الفعالة والمتسقة لتعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

82 - وتركز البرامج الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مثل برنامج "الأحياء والمجتمعات المحلية الشاملة والناضجة بالحياة"، على التجديد الحضري للحد من التفاوت المكاني والفقر. كما أن برامجه العالمية، مثل التحالف العالمي لشراكات الجهات المشغلة لمرافق المياه والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، هي جهات ذات دور معياري تساهم منذ أمد بعيد في الحد من عدم المساواة والفقر. وأثرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في استراتيجية البنك الدولي للمساواة بين الجنسين (2024-2030)، وذلك مثلاً عن طريق المساهمة في اتباع النهج المراعية للمنظور الجنساني لتقييمات المخاطر والقدرة على الصمود واستراتيجية الهشاشة والنزاع والعنف.

83 - ونشر الأونكتاد تقريرًا بحثيًا عن السياسات بعنوان "الحد من عدم المساواة والفقر في ملاوي: تحليلات وخيارات السياسات" تضمن بحثًا في دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فهم تطور عدم المساواة والفقر على مدى العقود الثلاثة الماضية. وتشارك اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من خلال عملها في مجال الشيخوخة، في إثراء الاستراتيجيات السياسية الرامية إلى معالجة الفقر وعدم المساواة المتصلين بالعمر. وفي عام 2023، قدمت اليونسف الدعم لـ 118 بلداً - حيث وصلت إلى أكثر من 4 000 حكومة دون وطنية ومحلية، أكثر من نصفها من البلديات الحضرية، لزيادة قدرات الحكم المحلي للحد من الفقر. ويساعد برنامج الأغذية العالمي على معالجة الضعف والفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وعدم المساواة من خلال دعم برامج الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية والحضرية وإعادة توزيع الموارد التي

تساعد الناس على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وفي عام 2023، أصدر مجلس منظمة الصحة العالمية المعني باقتصاديات الصحة للجميع تقريره النهائي، الذي ركز على التحول الهيكلي. واعتمدت منظمة الصحة العالمية مبادئها التوجيهية بشأن الإنصاف بين الجنسين في البحوث، وعقدت دورة تدريبية على منصة OpenWHO على الإنترنت بعنوان "مراعاة الجنس ونوع الجنس في حالات نقشي الأمراض المعدية".

واو - التصدي لتغير المناخ واشتداد حدة المخاطر الطبيعية

84 - دعم الأونكتاد الجهود الرامية إلى تعزيز الاستدامة، وهو أحد الجوانب الهامة للحد من الفقر، من خلال الأنشطة الموجهة نحو التصدي لتغير المناخ. وفي تقرير *أقل البلدان نمواً لعام 2023* للأونكتاد عن موضوع "تمويل التنمية القادر على الصمود في وجه الأزمات"، الذي قُدِّم إلى الدول الأعضاء في الدورة التنفيذية الخامسة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية في شباط/فبراير 2024، حثَّ الأونكتاد المجتمع العالمي على التصدي للتحديات المالية الخطيرة التي يواجهها أقل البلدان نمواً.

85 - ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان وأصحاب المصلحة في خفض الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ من خلال تفاعلات أكثر فعالية بين العلوم والسياسات والتمويل والتكنولوجيا والاقتصاد. وسيستفيد من حافظة المشاريع قيد التنفيذ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حوالي 3,67 ملايين شخص لاستعادة 179 000 هكتار من الأراضي، وتحسين معرفة 110 000 شخص و 140 مؤسسة بالتكيف مع المناخ، وبناء ما يزيد على 154 من هياكل جمع المياه.

86 - وتواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التنفيذ المشترك لبرنامج EmPower، الذي يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ ومخاطر الكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتساعد المرحلة الثانية (2023-2027) من البرنامج النساء في بنغلاديش وفييت نام وكمبوديا على شراء معدات الطاقة المتجددة على نطاق صغير، مثل مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية. وأعدت منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيسف موجزاً جديداً يضم 500 إجراء يهدف إلى الحد من الوفيات والأمراض الناجمة عن عوامل الخطورة البيئية. وأصدرت منظمة الصحة العالمية مؤخراً دورة تدريبية على الإنترنت حول تغير المناخ والصحة.

زاي - مكافحة الفقر في السياقات الهشة والإنسانية

87 - في المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023، أطلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تعهد أصحاب المصلحة المتعددين بشأن المستوطنات البشرية المستدامة القادرة على التكيف مع المناخ للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، بهدف تعزيز ظروف معيشية مستدامة قادرة على التكيف مع المناخ للنازحين قسراً والمجتمعات المضيفة لهم. ويؤكد نهج المستوطنات البشرية على أهمية الاعتماد على الذات والإدماج الاقتصادي. وفي المجمل، تم قطع 43 تعهداً، حيث التزمت دول مثل كينيا وإثيوبيا بتحويل المخيمات إلى مستوطنات مستدامة.

88 - ويضمن برنامج الأغذية العالمي تقديم الخدمات في حالات الطوارئ بالنيابة عن الشركاء ويقوم بشراء وتوصيل الأطعمة المغذية السائبة والمتخصصة لأطراف ثالثة، بما في ذلك الحكومات، من أجل البرامج الإنسانية وبرامج شبكات الأمان، من خلال الاستفادة من أنظمتها وشبكاته لسلاسل الإمداد. ويعمل

برنامج الأغذية العالمي على تكييف تنسيقه وقيادته واستراتيجيته ونماذج عمله لضمان أن يكون تقديم الخدمات سريعاً وقابلاً للتطوير وجاهزاً لمواجهة حالات الطوارئ المستقبلية المتعلقة بالزلازل والمناخ والاقتصاد والصحة.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

89 - يمثل السياق المضطرب الحالي الذي تغلب عليه الأزمات العالمية المتعددة التي يعزز بعضها بعضاً تحدياً مباشراً لهدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، ويتطلب سياسات شاملة للجميع تركز على وضع إجراءات وعمليات استراتيجية ومنسقة ومتعددة أصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والإقليمي والعالمي.

90 - ولتسريع وتيرة التقدم نحو القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، قد ترغب الدول الأعضاء في القيام بما يلي:

(أ) زيادة الاستثمارات في تحويل منظومات الأغذية الزراعية لضمان مستقبل مستدام ومرن وشامل وخالي من الجوع للجميع؛

(ب) دعم تمكين المرأة من خلال دورها في صنع القرار، بما في ذلك ما يتعلق بالصحة الإنجابية والمشاركة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال ضمان وصولها إلى الموارد الإنتاجية أو ملكيتها لها، بما في ذلك الأراضي والوظائف ورأس المال والمعلومات والشبكات الاجتماعية والتعاونيات؛

(ج) تعزيز تكوين رأس المال البشري للجميع من أجل تحقيق الإمكانات الإنتاجية الكاملة للمجتمع وتعميق التحول الهيكلي للاقتصاد عن طريق ضمان حصول الجميع على الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم الجيد، بما في ذلك تطوير المهارات الرقمية؛

(د) تعزيز فرص الحصول على عمل لائق من خلال إضفاء الطابع الرسمي على التوظيف والممارسات التجارية لبناء اقتصادات ومجتمعات متمتعة بالصحة؛

(هـ) تنويع مصادر التمويل وتعزيز تعبئة الموارد المحلية؛

(و) إصلاح الهيكل المالي الدولي لتعزيز العدالة وإفادة أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى التي تواجه أوضاعاً خاصة؛

(ز) إعطاء الأولوية، بالعمل مع الدائنين الدوليين، لإجراء مفاوضات شفافة بشأن تسوية الديون، والتقاسم العادل للأعباء بين الدائنين، ومراعاة القدرة على تحمل الدين، والتمييز بين قضايا السيولة والملاءة المالية، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي والتنمية من خلال الاستثمارات المستهدفة. ويعد تعزيز القدرة على تحمل الدين أمراً أساسياً لأنه يوسع الحيز المالي ويعزز قدرة البلدان النامية على الإنفاق الاجتماعي، مما يضمن النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.